

مقدمة

إن الخطأ الأكبر في أي محاولة لمعالجة مشكلة من المشكلات هو الخطأ في تشخيصها. وهذا في نظرنا يكاد يكون مطابقاً لأخطاء الخطاب السياسي الإسلامي في تحليله للمشكلة السياسية، ونوعية الإجراءات التي يظنها حلاً لها.

وأطروحة الكتاب هي أن ثمة انحرافاً في تشخيص طبيعة المشكلة السياسية التي يعانيتها العالم العربي؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم إمكان معالجتها وحلها حلاً ناجحاً. وحقيقة المشكلة السياسية في عالمنا العربي هي الاستبداد. وإذا لم تُشخص بهذا الوضوح، فإن محاولات المعالجة ستضيع في مساراتٍ وسبلٍ منحرفة عن سبيل الحل.

وبسبب اضطراب الخطاب الإسلامي المعاصر في التشخيص، نُعتت حالته بـ «الحيرة». والذي زاد من استحكام هذه الحيرة على المستوى الفكري أن القسم الأكبر من التيارات الإسلامية السياسية تفكّر في إشكالات الواقع السياسي وحلوله انطلاقاً من الفقه السلطاني الذي تشكّل خلال التاريخ الإسلامي فيما بعد مرحلة الخلافة الراشدة. وهذا الفقه نراه قيّداً على الاجتهاد السياسي؛ لأنه تبلور في زمن الاستبداد، فكان في أغلب نماذجه فقهاً سلطانياً منشغلاً بتعزيز السلطة المطلقة للحاكم. ولتبرير هذه السلطة المطلقة، تمّ اللجوء إلى الدين.

فصار نقد التسلُّط ومحاسبة الحاكم أمراً مذمومًا، وصارت معارضته كأنها خروج على الدين، وليس مجرد موقف سياسي!

وهنا تُطرح مشكلة مُضنية، تخصُّ علاقة الدين بالسياسة. والناظر في الخطاب الإسلامي المعاصر سيلاحظ وجود التباسٍ كبيرٍ في تصوُّر تلك العلاقة، إلى درجة أن بعض الاجتهادات الإسلامية -سُنية وشيعية- تنتهي إلى إنتاج نموذج دولة دينية ثيوقراطية.

لذا وَجَب الحرص على إضاءة مشكلة الفكر السياسي الإسلامي، وبحث أوجهها، باستحضار الإرث التاريخي، وانعكاساته على الواقع الراهن، وتحليل المفاهيم السياسية، كالسيادة والمواطنة وغيرها، لإيضاحها وضبط مواطن الخلل في تصورهما، من أجل بناء نقدٍ للسياسة الاستبدادية.

وعلى مستوى الاصطلاح، يتأسس هذا الكتاب على تمييز جوهري بين نظرتين مختلفتين في فهم ماهية السياسة ووظيفتها، هما ما سميناه بـ "الفقه الشوري" في مقابل "الفقه السلطاني". صحيح أن مصطلح السلطاني سبق أن استُعمل في تراثنا الفكري في إطار السياسة الشرعية، للدلالة على مسائل الحكم، لكن استعمالنا للفظ كنعت للفقه، في مقابل "الفقه الشوري"، نريد به التمييز بين فقه سياسي يشرعن للاستبداد ويبرِّره، وفقه شوري يؤكِّد على حقوق الشعب ودوره السياسي.

ونرى أن التمكين للفقه الشوري بنقد الفقه السلطاني مقدمةٌ ضروريةٌ لإعادة بناء الوعي الإسلامي المعاصر، بل إن ذلك حاجة

ضرورية، لنخرج من الحلول الترقيعية التي سقطت فيها أدبيات الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر.

وآية ذلك أن مئات من الصفحات كُتبت في موضوعات هي دالة بحد ذاتها على غيبوبة الوعي، كالمساجلات حول حقيقة الشورى هل هي مُعلّمة أم مُلزمة؟ وهل يجب تحديد سنوات خلافة الحاكم أم تُطلق حتى عجزه التام أو وفاته؟ وهل يجوز أن يكون الحاكم من غير قريش؟!

ولو قورن مستوى الخطاب السياسي المعاصر، وخاصةً الذي يصدر من داخل الحركات الإسلامية، بالفكر السياسي الذي أنتجه عصر النهضة، سيُلحظ أن الوعي الإسلامي يتخلف بدل أن يتقدم. فرؤاؤ النهضة من الطهطاوي، والكواكبي، وخير الدين التونسي، حتى عبد الوهاب خلاف والسنهوري وعلال الفاسي، كانوا متقدمين في فهم العصر ومستجداته، ومبادرين إلى تقنين نظرية سياسية متكاملة، بينما نرى الخطاب السياسي الإسلامي الراهن منشغلاً بمفردات جزئية لا تقدم ولا تؤخر، ومثال ذلك أن كثيراً من المساجلات الدائرة اليوم في الخطاب السياسي الحركي مرتبطٌ بقضايا ضامرة القيمة؛ إذ بدل التفكير في تغييرٍ في صلب نظريته، ما زال ذلك الفكر منشغلاً بالمجادلة في قضايا تنظيمية، كالفصل بين الدعوي والسياسي! وعندما يجري الانشغال بمسائل تنظيمية، وتترك القضايا المبدئية الكبرى، التي يرتهن بها بناء الرؤية وتسديد العمل، فذاك دليل على الحيرة والضياغ.

ومن ثمَّ فإنَّ واجب الزمن الحالي هو المبادرة إلى طرح المشكلة السياسية في جذريتها، بدءًا من أسسها النظرية، والعمل على ضبط مهماتها، والاحتراس من الانزلاق في المساجلات الجزئية التي لا محصلة منها سوى الحلول الترقيعية، هذا إذا أنتجت تلك المساجلات حلولاً أصلاً.

إن الواجب في ترتيب الأولويات هو البدء بالنظرية السياسية، لا الانشغال بالمفردات الجزئية والمسائل التنظيمية الأداة، فإذا استطعنا ضبط مشكلات النظرية، وقننَّا حلولها؛ فإن ذلك سيستج نظرية سليمة، سيلزم عنها هياكل وطرائق عمل فاعلة وصائبة. أما عكس ذلك، فهو بالضبط كوضع العربة أمام الحصان. وبذلك فلا حل ولو اجتهد المحللون؛ لأنهم لا يفكِّرون في المشكلة الحقيقية، بل في مشاكل جزئية.

واللغة الناقدة للخطاب السياسي الإسلامي الواردة في هذا الكتاب الوجيز لا تعني أن ما فيه حقائق نهائية أو حلول جازمة، إنما هي رؤى يُقصد بها إثارة التفكير في كثير من المسبقات، التي صارت بفعل التباسها بمقولات دينية بدايات غير مُفكَّر فيها. ومن ثمَّ فإنَّ أقصى ما تطمح إليه هذه الصفحات الوجيزة هو إطلاق نقاش جاد في موروثنا الفكري السياسي، وفي مقولات الخطاب الإسلامي المعاصر، من أجل الخروج من أسر الحيرة النظرية التي تتجسد واقعياً في اضطرابات الفعل السياسي وانسداد أفق الحل.

لكن تجديد أي منظومة فكرية يصعب أن يتحقَّق من خارجها، بل لا بدَّ من بعث إمكانات التجديد من داخل مقومات هذا الفكر.

ولذا من بين العوائق الحائلة أمام تطوير الفكر السياسي الإسلامي أن الأفكار المراد أن تُستعمل في التجديد كانت مُستمدَّةً من خارج إطار هذا الفكر، مما جعل تيار التقليد يحاربها، ويُبطل مفعولها بمجرد وَصْمِهَا بالتغريب!

صحيح أن التفاعل مع الفكر الأجنبي والاستفادة منه ليس مذمومًا شرعًا، بل إن «الحكمة ضالة المؤمن من حيثما وجدها أخذ بها» كما جاء في المأثور، لكن التأصيل من ناحية التأثير يبقى أكثر نجاعةً، وفي هذا يمكن أن نجد بعض أسباب انحسار فكر مدرسة عصر النهضة الحديثة، أمام تمُدُّد فكر التقليد وشيوعه.

ونعتقد أن أصول الفكر الإسلامي فيها من المقومات ما هو حقيق بالابتعاث اليوم لتجديد وعينا السياسي. ولذا ليس المقصود من هذا العمل هو جعل الشريعة متوائمةً مع الدولة الحديثة، بل المطلوب هو كيف نطوّر بنية الدولة الحديثة في المجتمعات العربية الإسلامية بما يتناسب مع قيم الشريعة وفلسفتها في العدالة والحقوق.

إن فكرة العدالة قد اختزلت في نظرية الدولة الحديثة إلى مجرد نسقٍ من القوانين وإجراءات مسطرية، وأُغفلت أبعاد إنسانية أعمق تخصُّ الأخلاق والقيم، وهي الأبعاد التي تدعونا الشريعة الإسلامية إلى مراعاتها.